عندما تكون مخالفة «المذهب الأشعرى» كفرًا وضلالاً مبينًا!

▫ لماذا يتعامل الأزهر مع مسألة طاعة الرسول ومعصيته على أساس أنها تتمثَّل فى طاعة أئمة أهل السنة؟ ▫ ما حكم مَن قال إن الله حفظ القرآن ولم يحفظ السنة؟ ▫ هل علماء وفقهاء المسلمين يعيشون اليوم مع رسول الله فى عصر الرسالة؟

د.محمد السعيد مشتهرى

فى المقالات الثلاثة السابقة، ذكرت أنه لا يصح شرعًا أن يتحدَّث علماء الفرق الإسلامية باسم «الأمة الإسلامية»، ولا أن يتحوَّل البيان النبوى ليصبح بيان المحدثين وعلماء الجرح والتعديل، ولا أن تتحوَّل طاعة الرسول إلى طاعة أئمة السلف والخلف، كلّ حسب مذهبه العقدى والتشريعى.

وقلت: إن علماء «مرصد الأزهر»، يتصورون أنهم ومحمد مشتهرى يعيشون مع رسول الله فى عصر الرسالة، حيث أقوم بنشر مقالاتى ورسول الله حى، وعلى هذا الأساس يتعاملون مع الآيات التى أمرت بطاعة الرسول وحذرت من مخالفته، وبناء عليه يصدرون أحكامهم على مَن عصى الرسول وخالف أمره!!

ولغياب «المنهجية العلمية» عن بيانهم، نراهم يتركون عصر الرسالة الذى كانوا يعيشون فيه، ثم يذهبون إلى عصر أئمة السلف، وإلى الفرقة التى ينتمون إليها، وهى فرقة أهل السنة، ويتعاملون مع مسألة طاعة الرسول ومعصيته، على أساس أنها تتمثَّل فى طاعة أئمة أهل السنة ومعصيتهم، فيقولون عن اتباع السلف لرسول الله: «وقد اتبعه السلف اتباعًا صادقًا، فاقتدوا به فى كل أمر، واهتدوا به فى كل حال، وهكذا يجب على كل مسلم أن يتبع سُنته فى كل مكان وزمان، وفى كل حلال وحرام»!!

فأين هم أئمة السلف، الذين اتبعوا سُنة النبى اتباعًا صادقًا، واقتدوا به فى كل أمر، واهتدوا به فى كل حال، وإلى أى فرقة من الفرق الإسلامية ينتمون؟!

الحقيقة أنهم حصروا طاعة الرسول واتباعه، فى طاعة أئمة فرقة أهل السنة والجماعة، وتحديدًا «المذهب الأشعرى»، ويتعاملون مع الآيات القرآنية على أساس أنها نزلت من أجل اتباع «المذهب الأشعرى»، وأن المصدر الثانى للتشريع الذى حمل «السنة النبوية» هو الذى يتبعه «المذهب الأشعرى»!!

أولاً: فى سياق حديثهم عن الآيات القرآنية الدالة على حجية المصدر الثانى للتشريع، والتى ذكرنا معظمها فى المقالات الثلاثة السابقة، وأن هذا المصدر هو الذى حمل مرويات السُّنة (طبعًا التى صحَّت عند أهل السنة)، يقولون: «فالآيات السابقة تدل دلالة واضحة على أن السُّنة هى المصدر الثانى للتشريع فى الإسلام بعد القرآن الكريم الذى يمثّل المصدر الأول له، ولا يمكن لدين الله أن يكتمل، ولا لشريعته أن تتم إلا بالأخذ بسُنة النبى –صلى الله عليه وسلم– جنبًا إلى جنب مع القرآن الكريم»!!

ويقولون: «فلو كانت سُنته المطهرة غير محفوظة، أو يمكن أن يلحقها التحريف أو التبديل، فلا يتميَّز صحيحها من سقيمها، ما طالب أمته بالتمسك بها من بعده، فيكون قوله مخالفًا للواقع، وهذا محال فى حقّه –صلى الله عليه وسلم– فأمره بالعمل بها يدل على أنها ستكون محفوظة»!!

وهنا نسألهم: أنتم قطعًا تقصدون بـ«المصدر الثانى للتشريع»، الذى حمل «السنة النبوية» المطهرة، المكملة لدين الله ولشريعته، والتى حفظها الله فلم «يلحقها التحريف أو التبديل»، تقصدون «المصدر الثانى للتشريع» الخاص بفرقة أهل السنة؟!

ثم تقولون: «فلا يتميَّز صحيحها من سقيمها»، ألا يعتبر قولكم هذا دليلاً على أن الله لم يحفظ هذه السنة، فاختلط صحيحها بسقيمها، إلى أن جاء جهابذة علم الحديث، عند كل فرقة، ليميّزوا «الصحيح من السقيم»، حسب مذاهبهم العقدية المختلفة، وحسب شروطهم فى الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف؟!

ثانيًا: يقولون عند تفسيرهم لقوله تعالى فى سورة الحشر: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ» إن «الآية تؤكد عقوبة الاكتفاء بالقرآن، وتحذر من شدة العقاب يوم القيامة»!!

إن غياب «المنهجية العلمية» عن تدبرهم للقرآن، جعلهم علماء يوظفون الآية لخدمة توجههم المذهبى، دفاعًا عن مرويات السُّنة التى صحَّت عند محدثيهم، فأخرجوا الآية من سياقها، واستنبطوا منها أحكامًا ما أنزل الله بها من سلطان!!

فأين نصَّت هذه الآية، أو غيرها، على عقوبة مَن اكتفى بالقرآن نصًّا تشريعيًّا؟! إن سياق الآية يأمر المخاطبين أن يطيعوا الرسول فى ما آتاهم، وأن ينتهوا عما نهاهم، وذلك فى مسألة محددة تتعلَّق بموضوع توزيع «الفىء»!!

أما عن قاعدة «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»، فلا شك أن علماء «مرصد الأزهر» يعلمون جيدًا أن هذه القاعدة ليست على إطلاقها، فهناك كثير من الآيات يُفهم منها «الخصوصية» ولا يمكن تعميمها، أو يُفهم منها «العمومية» ولا يمكن تخصيصها، حسب السياق الذى وردت فيه، ومن هذه الآيات الآية «٧» من سورة الحشر، وقوله تعالى: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا»، وبرهان ذلك ما يلى: إن المتدبر للسياق الذى وردت فيه الآية، يعلم أن خلافًا نشب بين المهاجرين والأنصار حول توزيع الرسول للفىء، فنزل القرآن يُبيّن حقيقة هذا الخلاف، فقال تعالى: «وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ، يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ، وَلا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا، وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ، وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ».

فإذا سلمنا لأئمة السلف بقاعدة «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»، وأن فعل «الإيتاء» لا يشمل فقط الفىء، وإنما أيضًا مرويات «السُّنة النبوية» التى لم تكن قد ولدت بعد، فهذا معناه: أن المهاجرين كانوا يتهمون الأنصار بأن «فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا» من مرويات «السُّنة النبوية»، لذلك نزل القرآن يدافع عن الأنصار، ويبين أنهم «لا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا» من مرويات «السُّنة النبوية»، فهل هذا كلام يقبله المنطق السليم؟!

إن المتدبر للسياق القرآنى، يعلم أن المنافقين كان لهم موقف من توزيع رسول الله للصدقات، فإذا أروها توزع على غيرهم طعنوا ولمزوا، وهذا ما بينه الله تعالى فى سورة التوبة بقوله: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِى الصَّدَقَاتِ، فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا، وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ، (وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»، وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ، إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ».

تدبَّر فعل «الإيتاء» الذى ورد فى توزيع الفىء فى سورة الحشر: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ»، وفى توزيع الصدقات فى سورة التوبة: «مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»، لتعلم أن قوله تعالى مخاطبًا الصحابة: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا» لا علاقة له مطلقًا بمرويات «السنة النبوية» المذهبية، التى لم تكن قد ولدت بعد!!

ثالثًا: وبعد أن نقلوا عن الدكتور رؤوف شلبى أدلته العقلية التى تثبت أن الذكر الذى تعهد الله بحفظه يشمل القرآن الكريم والسُّنة النبوية المطهرة، وهم يعتبرون أن القرآن والسنة هما الرسالة الخاتمة.. قالوا: «إن الله –عز وجل– قد تكفَّل بحفظ القرآن والسنة معًا، فقيض للسنة رجالاً يحفظونها ويرعونها جيلاً بعد جيل، من عهد النبى –صلى الله عليه وسلم– ومرورًا بعصر الصحابة والتابعين، إلى عهد علماء الحديث والمصنفين، وهذا تحقيق لوعد الله –عز وجل– بحفظ الرسالة الخاتمة، إلى أن يرث الله الأرض ومَن عليها»!!

فيا علماء «مرصد الأزهر»: ألا تخافون الله، وأنتم تدّعون أنه سبحانه قيض لكل فرقة من الفرق الإسلامية رجالاً يحفظون مرويات «السُّنة النبوية» المذهبية، جيلاً بعد جيل تحقيقًا «لوعد الله –عز وجل– بحفظ الرسالة الخاتمة، إلى أن يرث الله الأرض ومَن عليها»؟!

إذن فعند أى فرقة من الفرق الإسلامية وجدتم مظاهر حفظ مرويات «السُّنة النبوية» المذهبية، وأمهات كتب الحديث، والجرح والتعديل، عند الفرق الإسلامية المختلفة، تشهد بكذب هذا الادعاء؟!

ثم إذا كان الله تعالى قد حفظ «السنة النبوية» بعد وفاة النبى وإلى عصر تدوينها، إذن فلماذا نشأ علم الحديث، وعلم الجرح والتعديل؟! وهل حُفظت مرويات السُّنة من الباطل الذى آتاها؟! ألم تحمل مرويات السنة «الإسرائيليات» التى ما زال المسلمون يعملون بها إلى يومنا هذا؟!

رفض شيخ الأزهر تكفير «داعش» لأنهم يُقرّون بأصول الإيمان مع أن فضيلته يعلم أن من أصول الإيمان التى تقر بها «داعش» أن «مرتكب الكبيرة كافر»

التطرف الدينى والتخاصم المذهبى والإرهاب أصبح ظاهرة تنذر بخطر عظيم لا سند له من كتاب الله وإنما سنده مرويات السنة

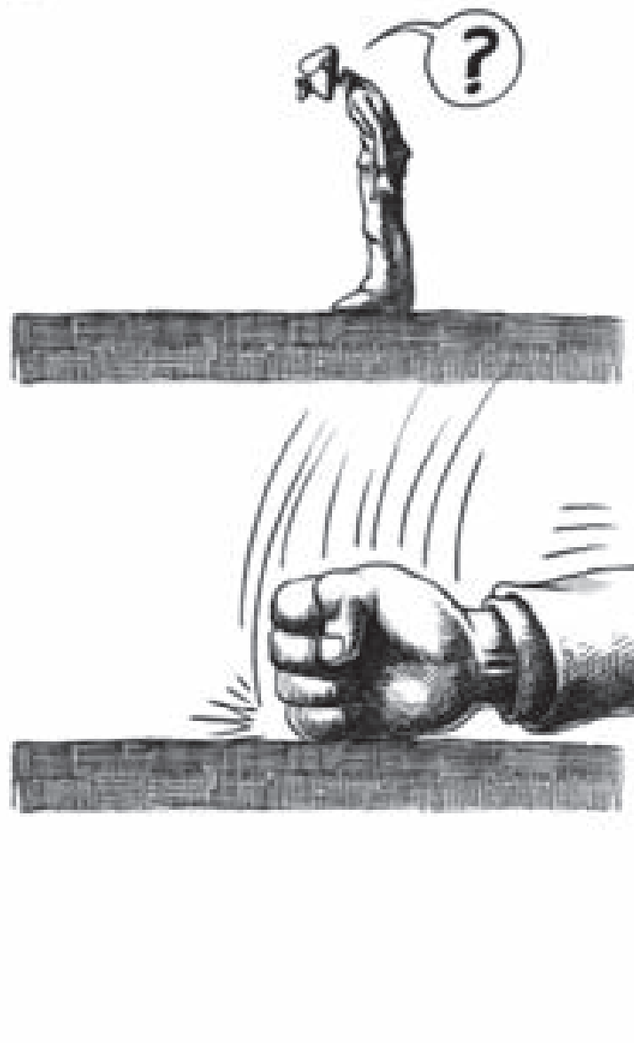

رسوم: Neyestani

أليست عقوبة «الرجم» من مرويات السنة، التى تدّعون أنها حملت «البيان النبوى» الذى حفظه الله عن طريق المصدر الثانى للتشريع، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهى لا أصل لها فى كتاب الله؟!

هل كان يجرؤ النبى أن يخرج على قومه، ويقول لهم: إن الله قد أوحى إليه بمصدر ثانٍ للتشريع، يُفسر القرآن ويستكمل أحكامه، ومن هذه الأحكام التى استقلت عن أحكام القرآن عقوبة «الرجم»؟!

فماذا لو خرج واحد من قومه، وقال له يا محمد: إن القرآن الذى تدَّعى أنه كلام الله، قال فى مطلع سورة النور: «سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ»، ونحن أهل اللسان العربى نعلم أن الآيات «البَيِّنَات» لا تحتاج إلى من يبيّنها، أو يستكمل أحكامها، ولذلك نسألك:

كيف تنص الآية القرآنية، التى تقول إنها كلام الله، على عقوبة «الجلد»، ثم تأتى عقوبة «الرجم»، التى تُسفك فيها الدماء، بوحى ثانٍ، تقول إنك الذى صغته بأسلوبك، وعبَّرت عنه بكلامك، فى الوقت الذى لا تملك فيه البرهان الإلهى على أن كلامك الذى نعرفه، ونعرف أسلوبه، وتعودنا على سماعه منك..، هو وحى يوحى؟!

رابعًا: يقولون: (أما الآيات التى تحذر من مخالفته –صلى الله عليه وسلم– فإنها جاءت لتبين أن مَن خالفه –صلى الله عليه وسلم– فقد ضل ضلالاً مبينًا، ومصيره جهنم خالدًا فيها، وله عذاب مهين، منها: قوله عز وجل فى سورة الأحزاب «الآية ٣٦»: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا»).

أقول: لا شك أن الآيات التى أمرت بطاعة الرسول، ونهت عن معصيته ومخالفة أمره، كثيرة، ولو كنت أعيش مع علماء «مرصد الأزهر»، ومع رسول الله فى عصر الرسالة، ولم أمتثل إلى قضائه وحكمه، فقد كفرت برسول الله وبرسالته، لأن الله يقول: «وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا»، ويقول تعالى: «وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ».

ولكن هل هذه هى الحقيقة؟! هل علماء وفقهاء ومشايخ المسلمين يعيشون اليوم مع رسول الله فى عصر الرسالة؟! هل هذا معقول يا أهل الإسلام، يا مَن تتهمون أعداءكم بالاستهزاء بدين الله وبرسول الله، والحقيقة أنكم أنتم الذين أعطيتموهم مصادركم التشريعية المتخاصمة، ومروياتكم التى حملت أحكامًا ما أنزل الله بها من سلطان، ليستخدموها سلاحًا ضدكم؟!

هل الآية القرآنية التى تحدَّثت عن قضاء الرسول: «إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا»، تأخذ نفس حجية قضاء المحدثين وحكمهم على «المرويات» التى نسبها الرواة إلى الرسول، بعد وفاته بقرنين من الزمن، كلّ حسب مذهبه العقدى وشروطه فى الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف؟!

والغريب أن نجد أن أئمة السلف والخلف، للفرق والمذاهب الإسلامية، يقولون نعم، تأخذ مرويات «السُّنة النبوية» المذهبية نفس حجية ما قاله الرسول وحكم به فى عصر الرسالة، ودليلهم على ذلك: أن جهابذة علم الحديث هم الذين قاموا بتنقية وغربلة هذه «المرويات»، وفصل الصحيح منها عن الضعيف والموضوع!!

خامسًا: لقد استخدم علماء «مرصد الأزهر» فى بيانهم، جملاً وتعبيرات تشير إلى كفرى، وإن لم يُصرحوا بذلك لفظًا كعادتهم، ومنها قولهم:

١– «وأما قوله: إننا لو بحثنا فى القرآن كله عن آية واحدة تأمر الناس باتباع كتاب تشريعى مستقل غير القرآن لم نجد.، فهذا طعن فى القرآن وافتراء عليه»!!

والسؤال: إذن فما حكمهم على مَن طعن فى القرآن وافترى عليه؟!

٢– «وأما ادعاؤه بأن: السُّنة لم يحفظها الله كما حفظ القرآن؛ فهذه دعوى كاذبة مجردة من البرهان والحجة»!!

والسؤال: إذن فما حكمهم على مَن قال إن الله حفظ القرآن ولم يحفظ السُّنة؟!

٣– «وبعد.. فماذا يصنع هذا وأمثاله بهذه الحجج القرآنية التى إن قبلها رجع إلى السنة فبطل قوله، وإن لم يرجع، خالف القرآن بزعمه أن الدين اكتمل به دون السنة»!!

والسؤال: إذن، وبناء على ما سبق، فما حكمهم على مَن خالف الرسول وأنكر سُنتهم المذهبية، واكتفى بالقرآن؟!

إنهم قد أصدروا حكمهم أصلاً، عندما قالوا، فى الفقرة التى أشرنا إليها فى بداية المقال: «من خالفه –صلى الله عليه وسلم– فقد ضل ضلالاً مبينًا، ومصيره جهنم خالدًا فيها»، يعنى حكموا عليه بالكفر!!

فهل اطّلع فضيلة الدكتور شيخ الأزهر على بيان علماء «مرصد الأزهر»، ورضى بحكم علمائه، وهو أن من خالف مرويات السُّنة، التى صحَّت عند أهل السنة والجماعة، وتحديدًا عند «الأشعرية»، مصيره «جهنم خالدًا فيها»؟!

لقد رفض شيخ الأزهر تكفير «داعش»، حتى وإن ارتكبت فظائع الدنيا كلها، لأنهم يُقرّون بأصول الإيمان، مع أن فضيلته يعلم أن من أصول الإيمان، التى تقر بها «داعش»، أن «مرتكب الكبيرة كافر»، وهذا ما صرَّح به فى اللقاء المفتوح الذى عُقد بجامعة القاهرة، فى الأول من ديسمبر ٢٠١٥، وقال إن هذا الأصل، أن «مرتكب الكبيرة كافر»، هو الذى جعل «داعش» يستحلون دماء شعوب العالم باعتبارها شعوبًا كافرة، تحكم بغير ما أنزل الله.

فإذا ذهبنا إلى أمهات كتب الفرق والمذاهب العقدية، وجدنا أن من أئمة السلف مَن قالوا إن «الأشاعرة» من أعظم فرق أهل الكلام غلوًّا فى تكفير المسلمين، وتسرُّعًا فى رمى مخالفيهم به، والسبب هو الخلاف العقدى المعروف والمشهور حول مسائل الأسماء والصفات!!

إن قضية «التكفير» لم تسلم منها فرقة من الفرق الإسلامية، ولا مذهب من مذاهبها العقدية، وهذا أمر بدهى، لأنهم جميعًا يعملون داخل منظومة «التفرق فى الدين»، فكافر من أثبت لله من الصفات ما نفته فرقة أخرى، وكافر كل مَن لم يسلم بأدلة المذهب التى لم تصح عند مذهب آخر، وعلى أساس هذا التخاصم العقدى سُفكت الدماء، وتفصيل ذلك منشور فى عشرات الكتب، ومئات الدراسات المنشورة على شبكات التواصل الاجتماعى!!

إن دعوى براءة المذهب الأشعرى من تكفير المخالفين له دعوى غير صحيحة، وتاريخ الصراع العقدى، حول مسائل الأسماء والصفات الإلهية، خير شاهد على ذلك، فهل الخلاف العقدى، بين الفرق والمذاهب الإسلامية، الذى ينطلق من منظومة «التفرق فى الدين»، ليس من أكبر الكبائر، التى وقعت فيها هذه الفرق، وهذه المذاهب العقدية؟!

ثم تعالوا نعطى ظهورنا إلى هذا الخلاف، ونتجاهل منظومة «التفرق فى الدين»، ونتدبَّر جميعًا كتاب الله المعاصر لنا اليوم، فهل يعلم أئمة الخلف معنى قوله تعالى: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً»، ولماذا استخدم الله تعالى هذا التعبير: «وَمَا كَانَ»؟!

إن الله تعالى يريد أن يُبين للناس، أنه ما وُجد المؤمن، وما كان له أن يوجد، هذا الذى يقتل مؤمنًا، «إلّا فى حال الخطأ»، لأن صفة الإيمان تُسلب تمامًا من القاتل الذى تعمَّد القتل، لقوله تعالى بعدها: «وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا».

أما قوله تعالى: «وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا»، فإن هذا الاقتتال كان فى بداية «الخناقة»، بدليل قوله بعدها: «فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا»، ثم توجه الخطاب إلى السلطة الحاكمة لتقوم بدورها تجاه المعتدى الباغى: «فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِى تَبْغِى»، وهنا، وفى حالة البغى، تنتفى صفة الإيمان عمن قتل مؤمنًا متعمدًا، استنادًا إلى الآية المحكمة، التى حملت هذه القاعدة العامة: «وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا».

إن «الخوارج» فرقة من الفرق الإسلامية، حسب تصنيف أمهات كتب الملل والنحل، ومع ذلك هناك من أئمة السلف من كفروهم، وأخرجوهم من ملة الإسلام، لأنهم خرجوا على خليفة المسلمين علىٍّ بن أبى طالب، وسفكوا الدماء عمدًا مع سبق الإصرار والترصُّد، فى معركة النهروان «٣٨هـ».

واليوم هناك من علماء وفقهاء فرقة «أهل السنة والجماعة» مَن يقولون إن «داعش» خوارج العصر، «مع أنها طائفة من طوائف أهل السنة»، استنادًا إلى وصف الرسول لهم فى حديث متفق عليه بين البخارى ومسلم، فقال: «سَيَخْرُجُ فِى آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَحْدَاثُ الأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِى قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

يقولون إن قول الرسول: «يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ» دليل على كفر هؤلاء الدواعش الخوارج، وخروجهم من ملة الإسلام.

إن القتل العمد بغير حق، مع سبق الإصرار والترصُّد، كبيرة من الكبائر تفعلها «داعش» كل يوم، فلماذا لا تستطيع مؤسسة الأزهر تكفيرها، مع وضوح الآيات البينات التى نصَّت على كفرهم؟!

إن مؤسسة الأزهر لا تستطيع تكفير «داعش»، التى تفسد فى الأرض، وترتكب كبائر الدنيا كلها، وتشرك بالله مصادر تشريعية ما أنزل الله بها من سلطان، لأنها تعتبرهم من أتباع الفرقة التى تنتمى إليها، فرقة أهل السنة والجماعة، وبدعوى أنهم أقروا بأصول الإيمان، وقد اتضح مما سبق تهافت هذه القاعدة، إذا نظرنا إليها من منظور مصيبة «التفرق فى الدين»!

فإذا ذهبنا إلى المشروع الفكرى لمحمد مشتهرى، الذى يكتب على أساسه مقالاته، نجد أنه يرى أن كل الفرق الإسلامية، والمذاهب العقدية التى تفرعت عنها: «مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا، كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ»، فهل هذا هو السبب الذى جعل علماء «مرصد الأزهر» يشيرون فى بيانهم إلى تكفيره؟!

إن التطرف الدينى، والتخاصم المذهبى العقدى، والإرهاب الدموى الذى أصبح ظاهرة تنذر بخطر عظيم، لا سند له من كتاب الله، وإنما سنده مرويات المصدر الثانى للتشريع، الذى يدَّعى أئمة كل فرقة، وكل مذهب عقدى من مذاهب الفرقة الواحدة، أنه حمل «السنة النبوية»، المفسرة للقرآن، والمكملة لأحكامه، التى من عمل بها دخل الجنة، ومن عصاها دخل جهنم خالدًا فيها!!

إذن فكيف ستتصدَّى مؤسسة الأزهر للإرهاب والتطرُّف الدينى، وعلماؤها على هذا التديُّن المذهبى، الذى يُظهر «الوسطية»، وهو ينطلق من منظومة التخاصم و«التفرق فى الدين»؟!

وفى المقال القادم، أختم هذه السلسلة من الرد على بيان علماء «مرصد الأزهر».

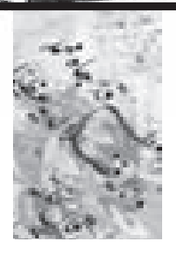

يا سادة هذه ليست أحاديث

«لا تكونوا إمعة تقولون إن أحسن الناس أحسنا وإن ظلموا ظلمنا ولكن وطنوا أنفسكم إن أحسن الناس أن تحسنوا وإن أساؤوا فلا تظلموا».

ضعيف

ق

«إن العبد حين يستشعر معنى اسم الله (الوكيل)، يفوض أمره إلى ربه، ويقنع بقضائه، ويلتمس فضله، وبفعل السبب مع التوكل على الله يكون قد أدى عبادةً من أعظم العبادات».

سلمان عودة